قرار الحرب والسلم أم قرار الدفاع عن لبنان؟

2008/2/29م

الدكتور محمد شقير

كثيراً ما يطرح أن قرار الحرب والسلم يجب أن يكون بيد الدولة اللبنانية لا بيد المقاومة، ولكن ما يجب الوقوف عنده هو أن ما تمارسه المقاومة هل هو قرار الحرب والسلم أم قرار الدفاع؟ لأن الوقوع في لبس المفاهيم سوف يؤدي حكماً إلى الخطأ في النتائج، وحتى لا تلتبس علينا المفاهيم، سوف يكون من المشروع بل من الضروري طرح هذا السؤال، أن قرار الحرب والسلم هل يختلف عن قرار الدفاع؛ وبالتالي ما تمارسه المقاومة هل هو قرار الحرب والسلم أم واجب الدفاع عن لبنان؟

يستعمل العديد من السياسيين وغيرهم مفهومي «قرار الحرب والسلم» و«قرار الدفاع» بطريقة تبدو أنهما يتضمنان معنى واحداً، في حين أن التدقيق في كل من المفهومين، يظهر أن كلاً منهما يختلف عن الاخر، أما أهم أوجه الاختلاف بين كل من هذين المفهومين، فيمكن ايجازها فيما يلي:

أولاً: إن قرار الحرب والسلم هو قرار سيادي للدولة، في حين إن قرار الدفاع أو حق الدفاع هو حق فطري مجبول في طبيعة الإنسان، ويصدر عن جبلّته الإنسانية.

ثانياً: إن قرار الحرب والسلم هو قرار تمارسه الدولة بما هي هيئة سياسية معنية بجملة من الوظائف والواجبات، في حين إن حق الدفاع قد يمارسه الفرد أو المجتمع أو الشعب، عندما يتعرض أي من هؤلاء لخطر داهم لا يستطيع دفعه إلا بممارسة الدفاع عن نفسه.

ثالثاً: إن ممارسة قرار الحرب والسلم قد تنطوي في أغلب الأحيان على شيء من التعقيد، يختزن ضوابط أو اليات قانونية وغير قانونية؛ في حين أن قرار الدفاع حق الدفاع هو في أغلب الأحيان قرار ينطوي على شيء من التلقائية والعفوية وعدم التعقيد، لأنه قرار عفوي يصدر عن الإنسان كفرد أو بما هو عضو في مجتمع عندما يتعرض لخطر يتهدده لا يستطيع دفعه إلا بممارسته لحق الدفاع.

رابعاً: إن قرار الحرب والسلم هو في مجمله قرار شرعه المشترع ومنحه للدولة، في حين إن قرار الدفاع أو حق الدفاع هو قرار لا يحتاج إلى تشريع من المشترع (لأنه في مجمله قرار فطري وتلقائي) وما قام به المشترع هو تكريس هذا الحق الفطري للإنسان في الدفاع عن نفسه.

خامساً: إن قرار الحرب والسلم هو اجمالاً داخل ضمن مقولة الحق، أي هو حق للدولة يمكن لها أن تمارسه أو لا تمارسه تبعاً للظروف والمعطيات، في حين إن قرار الدفاع يدخل اجمالاً ضمن مقولة الواجب، بمعنى أنه عندما يتعرض الإنسان مثلاً لخطر داهم يتهدده في حياته يجب عليه أن يبادر للدفاع عن نفسه وحمايتها، وإلا كان ملاماً ومؤخذاً إذا تخلى عن القيام بواجبه.

وعليه يجب أن نلحظ الفرق بين قرار الحرب والسلم وبين واجب الدفاع عن النفس، عندما يمارسه الفرد أو يمارسه المجتمع، وتحديداً إذا ما عجزت الدولة عن القيام بوظيفتها، وهذا ما حصل في لبنان عندما بادرت إسرائيل إلى احتلال الأراضي اللبنانية، وعجزت الدولة عن حماية أرضها وشعبها، فبادر الشعب نفسه إلى ممارسة واجب الدفاع عن نفسه وأرضه، فكانت المقاومة كتعبير عن حق الشعب في حماية نفسه، وعن عجز الدولة في القيام بأهم وظائفها في حماية شعبها وأرضها.

وبالتالي فإن المقاومة لا تمارس قرار الحرب والسلم، بل هي تمارس واجب الدفاع عن لبنان وشعبه، هذا الواجب الذي تخلت عنه الدولة وهو من أهم واجباتها وأسمى وظائفها، فمن يجب أن يلام ويؤاخذ، ليس من قام بواجب تخلى عنه الاخرون، بل من تخلى عن واجب لا يعذر في تركه أو التقصير فيه.

إن الوضع الذي يعيشه لبنان منذ عقود من الزمن، هو وضع نشهد فيه احتلالاً من إسرائيل، وعدواناً، وقتلاً، وتهجيراً وتدميراً، وتهديداً، وخرقاً دائماً للسيادة وضرباً للاستقرار والأمن، وممارسة لأبشع أنواع العنف بحق المواطن اللبناني؛ وعليه فإن المقام هو مقام الحديث عن واجب الدفاع وكيفية ممارسته، لا عن قرار الحرب والسلم وكيفية ممارسته، لأن قرار الحرب والسلم هو في الواقع العملي والميداني ليس بيد المقاومة ولا بيد الدولة اللبنانية، أما أنه ليس بيد المقاومة فلأن المقاومة تمارس واجب الدفاع عن لبنان كردة فعل على العدوان الإسرائيلي، إذا انتهى العدوان الإسرائيلي في كافة مجالاته وصوره ينتفي مبرر الدفاع عن لبنان.

أما أنه ليس بيد الدولة اللبنانية، فلأن الحديث عن قرار الحرب والسلم يحتاج إلى موازين قوى، تجعل هذا القرار قراراً ذا قيمة عملية، أما إذا لم يكن لهذا القرار رصيد من موازين القوى في الميدان، فإن الحديث عن قرار الحرب والسلم يبقى حديثاً يناسب الصالونات الثقافية، أكثر مما يناسب منطق العلاقة بين الدول.

إن الذي مارس ويمارس قرار الحرب والسلم فيما يرتبط بلبنان، وطيلة عقود من الزمن ليس المقاومة ولا الدولة اللبنانية، وإنما هو إسرائيل التي تشن الحرب والعدوان متى شاءت وأنى شاءت وكيف شاءت، وهي التي تقرر ايقاف العدوان متى شاءت وكيف شاءت ومتى تطلبت مصلحتها ذلك.

وعليه هل من المعقول أن ينبري البعض لفتح باب النقاش على مصراعيه حول من يحق له أن يعلن الحرب على إسرائيل الدولة أم المقاومة، في حين إن قرار الحرب هو وكالة حصرية بيد إسرائيل، التي ما زالت تحتل وتعتدي وتقتل وترتكب أفظع الجرائم بحق لبنان وشعبه، أي إن اقرار الحرب قد اتّخذ وانتهى الأمر، والذي اتخذه هو إسرائيل، وبالتالي فإن محل الكلام الان هو كيف ندافع عن لبنان بوجه قرار الحرب والعدوان الذي اتخذته إسرائيل منذ عقود من الزمن وما زالت تمارسه إلى الان، حتى لا يكون حالنا كحال من جلس في بيته، وبعقل بارد، يقرأ في كتب القانون حول من يحق له اعتقال المجرم، في حين إن هذا المجرم قد أصبح داخل البيت مهدداً بالقتل حياة الرجل وحياة عائلته.

إن من الواضح إن قرار الحرب والسلم هو على المستوى القانوني بيد الدولة، والمقاومة لا تنازع الدولة حقها في قرار الحرب والسلم، لأن ما تمارسه المقاومة هو واجب الدفاع، وليس قرار الحرب والسلم، بل إن الذي يعمل على جعل قرار الحرب والسلم بيد الدولة هو المقاومة نفسها، لأن قرار الحرب والسلم، إذا كان تعبيراً عن سيادة الدولة، فلا يوجد عمل يحافظ على هذه السيادة، أهم من الدفاع عن الوطن، وهو ما تقوم به المقاومة؛ كما إن الذي اغتصب قرار الحرب والسلم من الدولة اللبنانية هو إسرائيل نفسها، لأن موازين القوى فيما لو قارنا بين الدولة اللبنانية والكيان الإسرائيلي تدل على أن من يستطيع أن يعلن الحرب على الاخر، أو يقبل بايقافها هو إسرائيل، وليس الدولة اللبنانية، والذي كان يعلن الحرب منذ عقود وإلى الان هو إسرائيل، والذي ما زال يمارس الاحتلال والعدوان هو إسرائيل وليس لبنان، والسبب أن موازين القوى لصالح إسرائيل ذات الطبيعة العدوانية في حين أن الدولة اللبنانية عاجزة عن أن تجعل قيمة عملية لمقولة قرار الحرب والسلم؛ وعليه فإن المقاومة عندما تنشيء نوعاً من توازن الرعب أو الردع، فهي بذلك تلجم إسرائيل عن ممارسة قرار الحرب والعدوان، وهي أي المقاومة تعيد بذلك شيئاً من ذلك القرار إلى لبنان، لأنه بمقدار ما تضعف إسرائيل عن ممارسة قرار الحرب والعدوان، بمقدار ما يصبح قرار الحرب والسلم في لبنان قراراً ذا قيمة عملية، وذلك بفعل المقاومة التي تقوم بواجب الدفاع عن الوطن وشعبه، وبمقدار ما تستطيع المقاومة أن تحقق مستوى أفضل من توازن الرعب أو الردع، بمقدار ما تستطيع أن تجعل من هذا القرار قراراً سيادياً للبنان، لأن فعل المقاومة هو الذي يعيد السيادة، وهو الذي يحافظ على السيادة المنتهكة من إسرائيل، فمحور النقاش هو هنا؛ كيف نفرض على

إسرائيل احترام السيادة اللبنانية، وما هي موازين القوى التي يجب توفيرها للحفاظ على السيادة بكل تجلياتها، أي في قرار الحرب والسلم أو غير ذلك من تعبيرات السيادة.

بل نستطيع القول، إن الدولة اللبنانية هي التي تخلت عن واجبها في حماية سيادتها أمام إسرائيل، وبالتالي هي التي تنازلت لإسرائيل عن قرار الحرب والسلم، عندما لم تعمل على ايجاد نوع من توازن الرعب أو الردع يلجم إسرائيل عن ممارسة العدوان؛ في حين إن المقاومة هي التي تعمل على اعادة هذا القرار إلى لبنان من خلال العمل على ايجاد ذلك التوازن من الرعب أو الردع، يقلص من حركة إسرائيل على العدوان، ويزيد من قدرة المقاومة على الدفاع؛ فإذا كان للاتهام من مكان، فالأجدر أن يتهم بالتفريط بقرار الحرب والسلم، والتخلي عنه لإسرائيل؛ ليس من يعمل لحماية السيادة اللبنانية بوجه إسرائيل، بل من قصر في حماية هذه السيادة، وتراخى في واجب الدفاع عن لبنان وأرضه.

إنه لا يمكن الحديث عن قرار الحرب والسلم، من دون الحديث عن السيادة، وعن القدرة على تحقيق وحماية هذه السيادة؛ وأمام عدوان شرس ودولة عاجزة، لا يمكن حماية السيادة من دون مقاومة أهلية، وعليه الحريص على قرار الحرب والسلم هو الحريص على المقاومة وقوتها، في حين أن كل من يعمل على اضعاف المقاومة، فهو يعمل شاء أم أبى على توفير ظروف العدوان الإسرائيلي على لبنان، أي هو يُغري إسرائيل بانتهاك ما تبقى من سيادة للبنان، وبالتالي اضاعة أي أمل باستعادة قرار الحرب والسلم من إسرائيل، بل حتى امكانية الدفاع بوجه عدوانها الدائم والمستمر.